دليل تعزيز

دور المرأة في المجتمع

وحدة دعم وتمكين المرأة

https://www.facebook.com/WSU.SYRIA

عن الشركاء في هذا العمل

تم إعداد هذا الدليل في منطقة ريف حلب الشمالي والشرقي

جهات نشطة تسعى لبناء القواسم المشتركة ضمن المجتمع المحلي للوصول للتنمية وبناء حالة اجتماعية سليمة قادرة على النهوض وترك حالة النزاع لتحقيق الاستقرار.

/ منظمة كش ملك / مؤسسة الرعاية والتنمية الإنسانية مسرات/ منظمة سحابة وطن /مؤسسة

قيم / رابطة مهجري ادلب / اتحاد تنسيقيات السوريين حول العالم /تجمع شبابنا في منطقة الباب /الاتحاد النسائي في الشمال السوري/

والأفراد المحامية صبا الخالد – المدربة فيحاء الشواش - الأستاذ محمود هلال – الأستاذ أحمد النجار- المدرب ياسر كور.

لمحة عن القائمين على العمل

عن وحدة دعم المرأة

وحدة دعم وتمكين المرأة هي منظمة مجتمع مدني محلية غير ربحية، تعنى بشؤون النساء وتسعى لتمكينهن سياسياً واقتصادياً واجتماعيًا وثقافيا ً، وتسعى لتلبية احتياجاتهن. أطلقت الوحدة في 25 / 7/ 2018 من خلال مؤتمر حضره أكثر من 150 امرأة فاعلة بالريف الشمالي والشرقي لحلب "من عفرين حتى جرابلس".

لدى الوحدة وصول للنساء في 12 مدينة بريفي حلب الشمالي والشرقي، ويتبع لها لجان فرعية ومراكز في6 مدن "أعزاز، مارع، الباب، بزاعة، قباسين، جرابلس".

المقدمة

يمثل دليل " تعزيز دور المرأة في المجتمع" أحد الأدوات التي من شأنها الرقى بأدوار المرأة في المجتمع، مما يسهم في تحسين مستوى مشاركتها في الحياة العامة. وقد جاء هذه الدليل في ظروف صعبة تمر بها المنطقة، مما يحتم على المجتمع ومؤسساته استثمار الطاقات والموارد المتوفرة للنهوض بأعبائه، كما يحتم على المرأة القيام بدورها اللازم، وتحمل المسؤولية، لتسهم في تحسين الوضع الإنساني والتنموي، ومن هنا جاءت الحاجة لدليل إرشادي يساعد منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة والمجتمع؛ على رفع مستوى مشاركة المرأة في الحياة العامة، ومنحها الأدوار المجتمعية التي يمكنها القيام بها، أو تقديم التسهيلات القانونية والتنظيمية والعلمية والمهاراتية التي تمهد الطريق للوصول لتلك الأدوار. مما يساعد المجتمع على النهوض، وإحلال السلام ومنع النزاع في المجتمع، كما يأتي هذا الدليل انسجاماً مع أهداف الجهات القائمة عليه وهي تمكين المرأة للقيام بأدوراها الفاعلة في عملية التنمية.

يتناول هذا الدليل:

1. التعريف بالدليل والتعاريف الاجرائية.
2. الإطار المفاهيمي لأهم التعاريف المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
3. الإطار التطبيقي للدليل

حيث يركز الدليل على تعريف المفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي، متل المساواة العدالة ومفهوم التحرش والتنمر والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

والهدف منها تسليط الضوء على الأسس القانونية والتنظيمية المبنية على مفهوم النوع الاجتماعي، لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة والفعاليات المجتمعية، بالإضافة إلى الإطار التطبيقي للدليل. كما ترحب وحدة دعم المرأة بأي ملاحظات من قبل منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية وكافة الجهات العامة ذات العلاقة بهدف تطوير هذا الدليل مستقبلاً.

فكرة الدليل

جاءت فكرة إعداد هذا الدليل استجابة إلى حاجة المنظمات والمؤسسات العامة لمنح المرأة أدوار أكثر فعالية بالمجتمع واستثمار مورد بشري هائل يعتبر أكثر من نصف المجتمع.

حيث تم عقد خمس جلسات حوارية ودارت عدة نقاشات مجتمعية وتم إجراء مسح احتياجات حول الموضوع "المشاركة الاقتصادية والسياسية للنساء في المجتمع" عبر إجراء خمسون مقابلة فردية لشخصيات عاملة ضمن المنظمات المحلية والجهات العامة. ونأمل عبر هذا الدليل طرح العديد من الأسئلة حول دور النساء والرجال في ظل التغيرات التي طرأت على مجتمعنا نتيجة الحرب، حتى يتثنى للقراء التفكير في هذه الأدوار، وتحديد الاحتياجات، وسد ثغرات اللامساواة، والوصول إلى العدالة الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة.

ساهمت الحرب بزيادة الضغط على النساء والرجال وتحميلهم أعباء أصبحوا بها عاجزين عن القيام فقط بأدوارهم التقليدية نتيجة لانعدام مقومات الحياة التي خلفتها الحرب وبات الوضع المعيشي ينذر بكارثة إنسانية يستحيل من خلالها قيام الرجل بمفرده بسد حاجات الأسرة والقيام بدوره المجتمعي دون الاستعانة بالمرأة ومنحها الدور الذي يجب أن تلعبه وتساهم بالنهوض وتأمين مستقبل أفضل للأجيال. وبدأنا نلاحظ أدوار جديدة للنساء والرجال تتمثل بالتكامل والتعاون الخالي من ظل الماضي وقيود العادات السابقة التي تحد من طاقات المرأة والرجل أيضا..

نتيجة الحرب التي رفعت معدلات الفقر بشكل كبير، وصلت حسب تصريح برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة التي أعلنت عن تفاقم أزمة الجوع في سوريا، ويعيش أكثر من ٩٠٪ تحت خط الفقر ، مما دفع المجتمع لتخفيف القيود عن عمل المرأة، خاصة المتعلمات منهن، كي يساهمن بالحفاظ على مستوى المعيشة للعائلة. هذا السياق أوجد مؤشر «تقبل دور المرأة في العمل في زمن الحرب» ودفع دور المرأة للأمام لتكون مساندة وشريكة للرجل في البناء والتنمية.

ولكي نحافظ على هذا المؤشر ونطوره وجب علينا البحث في المعوقات التي تحد من إطلاق طاقات المرأة.

وكان لبعض القوانين والنظم، وبعض العادات والتقاليد، دوراً له دلالة إحصائية واضحة تحد من إفساح المجال أمام المرأة لتكون أكثر عطاء في عملية التنمية والبناء، ضمن حرب أنهكت المجتمع على كافة الأصعدة.

علينا الانتباه والسؤال: هل أعطى المجتمع دور أكبر للنساء في مجالات صنع القرار عندما سمح لها الولوج إلى العمل «نتيجة الحاجة»، أم بقيت النساء مستبعدة عن مراكز صنع القرار في الوقت الذي بدء المجتمع يعترف بالدور الرئيسي للنساء في الحفاظ على تأمين احتياجات الأسرة والحفاظ على تماسكها؟

وهنا لا بد من استكمال السؤال الأول بسؤال أخر: هل سمح المجتمع للنساء بالعمل بناء على منطلق الحاجة فقط، أم أن الأمر تحول إلى قناعة؟

وهنا يأتي السؤال: هل بدأت العادات والتقاليد في مجتمعنا تتغير نتيجة لتغير الاوضاع وتغير دور المرأة والرجل في المجتمع؟

هدف وطبيعة الدليل

يهدف الدليل إلى توفير المعرفة والإرشاد والتوجيه لمنظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة، حول تعزيز دور المرأة الخالي من التأطير والتنميط، لتكون قادرة على مد جسور مجتمعية تساهم في إحلال السلام، ومنع النزاع وبالتالي تكوين أرضية للبناء والتنمية. تعزيز

مفاهيم النوع الاجتماعي وتحقيق عدالة النوع الاجتماعي.

توفير

قواعد قانونية وتنظيمية ومدونات ارشادية تضمن تحقيق مشاركة فعالة للمرأة.

ضمان

التنمية المجتمعية عبر استثمار كافة طاقات المجتمع.

مشاركة

التجارب المحلية والعالمية التي تساعد على تمكين النساء وأخذ دورها في المجتمع.

منهجية الدليل

تم استخدام المنهج التحليلي، عبر تحليل سياق المنطقة، وواقع المرأة، والقوى النسائية، من خلال خمس جلسات حوارية ونقاشات وورش عمل بينية للمشاركين في إعداد الدليل وإجراء مسح نوعي عبر المقابلات الفردية، ومن خلال تحليل الظاهرة وإعادة التركيب تم تحديد المتغيرات، والربط ما بين السبب والنتيجة.

حدود الدليل

يستهدف الدليل كافة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات العامة والمجتمع، عبر بناء حالة من الوعي لأهمية دور المرأة في الحياة العامة والأدوار القيادية.

والسؤال: ما مدى استعداد صانعي القرار في تبني هذه الاتفاقيات، والخروج بأدوات فعالة من أجل التطبيق؟ هل هناك اعتراف "ضمني" و"ظاهري" بأهمية اعطاء النساء حقوقهن في المشاركة الاقتصادية والسياسية كشرط أساسي لتقدم المجتمع؟

مرجعيات وأدبيات الدليل:

١. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

الجزء الأول، المادة ٣: تتعهد الدول الأطراف في هذا العهد بكفالة تساوى الرجال والنساء في حق التمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية المنصوص عليها في هذا العهد

٢. العهد الدولي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

الجزء الثالث، المادة ٦: توفير لجميع العمال.... أجر منصفاً، ومكافأة متساوية لدى تساوى قيمة العمل دون أي تمييز، على أن يضمن للمرأة خصوصا تمتعها بشروط عمل لا تكون أدنى من تلك التي يتمتع بها الرجل،

٣. اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

الجزء الأول، المادة١: لأغراض هذه الاتفاقية يعنى مصطلح «التمييز ضد المرأة» أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ....

٤. إعلان ومنهاج مؤتمر المرأة في بكين «المساواة والتنمية والسلم»

المرفق الأول، المادة ٨: تساوي النساء والرجال في الحقوق والكرامة الانسانية المتأصلة....

٥. قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ حول المرأة والسلام والأمن .

... إذ يؤكد مجدداً الدور الهام للمرأة في منع الصراعات وحلها وفي بناء السلام، وإذ يشدد على أهمية مساهمتها المتكافئة ومشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية إلى حفظ السلام والأمن وتعزيزهما، وعلى ضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلق بمنع الصراعات وحلها،

حيث نصت جميع هذه المرجعيات على صون الحقوق والواجبات، وحماية الحريات ضمن المجتمعات دون تمييز بين مكونات المجتمع، وعلى ضرورة مشاركة المرأة في الحياة العامة، والدخول في كافة المجالات التي ترغب بها، كما تركز على بناء قدرات النساء ودعمهن لإمكانية ممارسة الدور الذي يستطعن ويرغبن في ممارسته.

وتؤكد هذه الاتفاقيات على ضرورة التزام الدول المصادقة عليها باتخاذ أقصى التدابير لجعلها فاعلة وغير معرضة للانتهاك.

مكونات الدليل

يتكون هذا الدليل بشكل رئيسي من جزئين أساسيين:

الجزء الأول: التعريف بالدليل والتعاريف الإجرائية. والإطار المفاهيمي للنوع الاجتماعي.

ويركز على تعريف مفهوم المساواة، والعدالة للنوع الاجتماعي، ومفهوم التحرش والتنمر والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

الجزء الثاني: يتناول الإطار المفاهيمي، ويتضمن الخطوات العملية للمستفيدين للمضي في تطوير السياسات والإجراءات الداعمة لتحقيق دور أفضل للنساء ضمن المنظمات والمؤسسات العامة والمجتمع.

التعريف بالدليل والتعاريف الإجرائية

الدليل

لغويا: «كتاب يدل القارئ ويرشده إلى معلومات خاصة بموضوع ما».

اصطلاحاً: هو عملية وصف لمجموعة من العمليات والإجراءات، التي يتم استخدامها من قبل الجهات والهيئات ذات صلة بالموضوع.

التنمية

هي عنصر أساسي للاستقرار والتطور الإنساني والاجتماعي، وهي عملية تطور شامل أو جزئي مستمر وتتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وتعتبر وسيلة الإنسان وغايته. كما تتضمن الانتقال من الوضع الحالي إلى وضع أكثر تطورًا.

تتضمن التنمية أربع عناصر رئيسية:

١) الإنتاجية: توفير الظروف المناسبة للأفراد حتى يتمكنوا من رفع إنتاجيتهم

٢) العدالة الاجتماعية: تساوي الأفراد في الحصول على نفس الفرص

٣) الاستدامة: ضمان حصول الأفراد والأجيال القادمة على تنمية مستدامة أو مستقرة

٤) التمكين: توفير الوسائل الثقافية والتعليمية والمادية حتى يتمكن الأفراد من المشاركة في اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعنيهم.

وبدأ برنامج الأمم المتحدة للتنمية بداية تسعينات القرن الماضي ادراج مفهوم «التنمية البشرية» لتحل محل مفهوم «التنمية الاقتصادية» ووفق لذلك إدراج مؤشرات قياس للتنمية هي: متوسط العمر المتوقع للمواطن، ومستوى التعليم والأمية، والمستوى المعيشي

لا يمكن تحقيق تنمية ناجعة في المجتمعات المتصارعة، دون البدء في بناء السلام

من خصائص التنمية الناجحة:

المشاركة الفاعلة للرجال والنساء معا في بلورة وتطوير سياسات وبرامج التنمية.

الإقرار بأهمية الجنسين في المساهمة في التنمية والتأكيد على توزيع الموارد والفرص والفوائد بالتساوي بين الجنسين.

المسؤولية المشتركة من قبل المجتمع في تصميم وتنفيذ برامج التنمية. واشتراك المخططين والمنفذين والمستفيدين في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشروع التنموي.

تنمية الموارد البشرية اللازمة لاستمرار عملية التنمية وتوفير الأدوات اللازمة المالية والبشرية لضمان استمرار المشروع التنموي.

دعم القيادات الرسمية والأهلية للمشروع التنموي.

كيف يمكن الوصول إلى ذلك في مجتمعنا؟

بناء السلام

- نشاط يهدف إلى حل مشكلة الظلم (أو عدم الإنصاف) بطرق سلمية بعيدة عن العنف، وتبديل الظروف الثقافية والهيكلية التي تولد صراعًا مميتًا أو مدمرًا.

- مفهوم يضم العمليات التي يقوم بها الفواعل المحلية التي تتضمن كل قوى المجتمع فرداً وجماعة وكذا السلطة، والفواعل الدولية من مؤسسات دولية ومؤسسات غير دولية والدول التي تهدف إلى إنعاش المجتمع المدني وإعادة بناء البنية التحتية واستعادة المؤسسات التي حطمتها الحرب أو النزاعات الأهلية للمجتمعات.

دور النساء كبناة للسلام وحل الصراع في مجتمعاتهن ليس بالجديد. فعلى مر التاريخ، كانت النساء هي المسؤولة عن إمداد المجتمع بالخدمات الاساسية (الطعام، التعليم، التمريض، صناعات غذائية اساسية، الحياكة...) عندما يكون الرجال في ساحة القتال. وهناك العديد من الأمثلة الريادية لنساء تطوعن للنهوض بمجتمعاتهن في ظل الصراعات المختلفة. على سبيل المثال، الناشطة عادلة بيهم الجزائري التي أسست مع زميلاتها جمعية يقظة المرأة الشامية عام ١٩٢٧ التي هدفت إلى تشجيع عمل النساء في الريف السوري وإحياء وتنظيم الصناعات اليدوية التقليدية، أسهمت عام ١٩٢٨ في تأسيس جمعية دوحة الأدب، حيث وضعت أهداف هذه الجمعية اللبنة الأولى لإشراك المرأة في الحياة العامة، وترجمت ذلك بإحداث مدرسة لتعليم وتنشئة الفتيات. والجديد هو القناعة المتزايدة دوليا ومحليا حول ضرورة إيجاد الآليات الفعالة لمشاركة النساء في العملية السلمية

السؤال: ما هي الآليات التي نحتاجها، وممكن تطويرها لمشاركة أكثر فعالة للنساء في بناء السلام؟

يبدء بناء السلام بإيقاف العنف والنزاع، ومن أدوات بناء السلام هو الحوار المجتمعي:

العنف

يتكون العنف من الأفعال والكلمات والمواقف والتركيبات التي تلحق ضرراً نفسياً أو جسدياً أو اجتماعياً أو بيئياً أو حرمان الناس من الوصول إلى كامل طاقاتهم، فالعنف هو سبب للاختلاف المباشر وغير المباشر بين (الإمكانية) ما يمكن أن يكون وما هو كائن (الواقع)، أي هو موقف أو سلوك يلحق الضرر بأي كائن حي أو بالبيئة.

ما هو أثر بناء السلام على الرجال والنساء؟ ما الأثار المتشابهة؟ ما الأثار المختلفة؟ ما دور كل منهم في بناء السلام؟

ما هو أثر العنف والنزاع على الرجال والنساء؟ ما الأثار المتشابهة؟ ما الأثار المختلفة؟ ما دور كل منهم في إيقاف العنف؟

ما دور كل من النساء والرجال في إجراء حوارات مجتمعية؟

النزاع

مأخوذ من نزع واشتق منه، والنزاع بمعنى انشقاق والتنازع بمعنى التجاذب الشديد والتخاصم، والنزاع وضع اجتماعي ينخرط فيه طرفين أو أكثر بحيث يسعى كل طرف إلى تحقيق مصالحه واحتياجاته من قضية النزاع.

يفاقم النزاع حالة عدم المساواة في المجتمع، ومن جهة أخرى أن عدم المساواة بين الجنسين يؤدي إلى تفاقم الصراع أيضاً

تحليل أثر النزاع على الرجال	تحليل أثر النزاع على النساء
• الرجال أكثر عرضة للموت أثناء الصراعات • بسبب الرؤية السائدة حول الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال، يكون من السهل النظر إلى الرجال دائماً كمرتكبي الجرائم، • يواجه الرجال ضغوطًا هائلة لأنه المطلوب منهم توفير ما يلزم لأسرهم، ومع ذلك، قد يتغير ذلك نتيجة النزاعات المسلحة، • التغييرات التي تحدث للأدوار التقليدية للنساء والرجال قد تؤدي إلى مشاكل عندما يشعر الرجال أنهم غير قادرين على أداء أدوارهم التقليدية، وبالتالي قد يلجئون الى العنف الإشادة بالعنف والعدوان كوسائل لحل المشكلات بدل من الحوار وربطها بمفاهيم الرجولة والكرامة	• تموت النساء في كثير من الأحيان بسبب العنف غير المباشر الذي يحدث بعد انتهاء الصراعات، • بسبب الرؤية السائدة حول الأدوار الاجتماعية للنساء والرجال، يكون من السهل النظر إلى النساء دائماً كضحايا، • عدم المساواة بين الجنسين أمر أساسي لانتشار العنف المتطرف، كمؤشر وسلاح وسبب أساسي لدعم النساء الحركات المتطرفة العنيفة • يتم التركيز على دور النساء في اكتشاف علامات الإنذار المبكر للتطرف بين أولادهم • غالباً ما ينظر إلى حقبة ما بعد الصراع على أنها ذات بيئة مناسبة وفرصة من أجل النهوض بحقوق النساء

الحوار

هو عملية" تدفق واسترسال المعنى "تتضمن أشخاصاً من مختلف مناحي الحياة في أي مجتمع كان تجمعوا معاً لتعزيز التفاهم وتبادل المعلومات حول القضايا التي تهمهم.

الحوار المجتمعي

هو منتدى يجذب المشاركين من الشرائح المجتمعية المختلفة ويخلق لهم فرص تبادل المعلومات ووجهات النظر وتوضيح الآراء وتطوير حلول واقعية ومنطقية للقضايا ذات الأولوية والأهمية المشتركة بمجتمعاتهم.

دور النساء في الحوار المجتمعي، مثال من وحدة تمكين المرأة:

عند دخول المعارضة لمدينة عفرين، بقي في المدينة أهالي المدينة من الاكراد، وبسبب تصرفات بعض العناصر استاء الأكراد وأحجموا عن التعامل مع العرب. ف تم عقد اجتماع بين كبار المنطقة والمجلس وشخصيات فاعلة وتم حدوث تقارب بين الأهالي العرب والأكراد.

كما كان هناك محاولة من قبل وحدة دعم المرأة لعقد جلسات حوارية بين النساء العرب والأكراد. كان هناك في البداية مخاوف من الحضور بالنسبة للأكراد ولكن عبر رسائل التطمنا من قبل القائمين على الجلسات كان هناك بيئة آمنة لهم وتم عقد الجلسات وحدث نوع من التقارب.

أولاً: الإطار المفاهيمي للنوع الاجتماعي

تعاريف مصطلحات تتعلق بالنوع الاجتماعي

- **النوع الاجتماعي:**

اختلاف الأدوار والمسؤوليات والعلاقات بين النساء والرجال، والمتمثلة بعدم المساواة قي السلطة، والولوج إلى الخيارات والمصادر. كما أن النوع الاجتماعي هو دراسة وضع النساء والرجال في المجتمع والتي تحدد وفقاً لعدد من العوامل الثقافية والاقتصادية والسياسية والبيئية... الخ.

ما هي العوامل التي تؤثر على حصول النساء والرجال مساواة في مجتمعهم؟

ما هي العوامل التي تؤدي إلى تغيير المسؤوليات والأدوار للنساء والرجال؟

قضايا النوع الاجتماعي

وهي تلك القضايا التي تظهر نتيجة عدم المساواة بين النساء والرجال واختلاف الأدوار والمسئوليات والفرص والإمكانيات مما يؤثر بالسلب على عملية تمكين النساء من الموارد والقوة والمشاركة في اتخاذ القرار على كل المستويات على عكس مفهوم اهتمامات المرأة والذي يشير إلى الأدوار البيولوجية التقليدية للمرأة، ويمكن حصر قضايا النوع الاجتماعي في المحاور التالية:

-التمييز بين الرجل والمرأة. (مثال: إعطاء راتب أعلى للرجل في العمل رغم أن جهد النساء ذاته)

-العنف ضد المرأة. (مثال: عنف جسدي ونفسي ولفظي واقتصادي يمارس ضدها لمجرد كونها امرأة)

-الفجوة النوعية بين الرجل المرأة. (مثال: وجود رجال في مواقع صنع القرار أكثر بكثير من وجود نساء)

ما التمييز الواقع على لنساء والرجال في المجتمع؟

ما العنف الواقع على النساء والرجال في المجتمع؟

ما الفجوة النوعية للنساء والرجال في المجتمع؟

- **أدوار النوع الاجتماعي:**

هي الأدوار التي يقوم بها كل من النساء والرجال حسب ما حدده المجتمع لهما، وغالباً ما ترتبط هذه الأدوار بمجموعة من السلوكيات التي تعبر عن القيم السائدة المجتمع. يتم تقسيم أدوار النوع الاجتماعي إلى ثلاث أدوار: الدور الإنجابي: لكل من المرأة والرجل والذي يتمثل في مسئوليات الحمل وتربية الأطفال والواجبات العائلية الأخرى.

الدور الانتاجي: النقدي أو غير النقدي لكل من المرأة والرجل والذي يتمثل في العمل لإنتاج السلع والخدمات القابلة للاستهلاك والتجارة أو الأعمال الأخرى، وهو نوع العمل الذي يعترف به ويقيم اجتماعياً واقتصادياً، لأنه يتم حصره في أنظمة الحسابات القومية – فقط إذا كان نقدياً-.

هل هناك تغير في الدور الانجابي للنساء والرجال في المجتمع (مثال: هل أصبح الأباء يساعدون الامهات في البيت والاعتناء أكثر بالأطفال)؟

كيف انعكس التغيير في الدور الاقتصادي، ايجابا وسلبا، على الأسرة؟

كيف انعكس التغيير في الدور الاجتماعي، ايجابا وسلبا على الأسرة؟

الدور المجتمعي: لكل من المرأة والرجل ويشمل نشاطات يقوم بها الطرفين على المستوى المجتمعي لتوفير الخدمات أو الموارد الخاصة بالاحتياج المجتمعي مثل الرعاية الصحية والتعليم، ويعتبر عملاً تطوعياً غير مدفوع الأجر.

المساواة وفق النوع الاجتماعي (Gender equality)

هي المساواة بين الأنواع الاجتماعية المختلفة في الحقوق والمعاملات وعدم التمييز وفقًا للنوع الاجتماعي، بمعنى أن يكون هناك تساوي في توزيع المقدرات الإقتصادية ضمن إطار التوزيع المتساوي للفرص والقدرة على التأثير.

والقوة الاجتماعية أي ألا يكون هناك تمايز واختلاف بين الأفراد على أساس الجنس، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتوزيع الموارد والعائدات وتوفير الخدمات، والحقوق والواجبات. ويفيد قرار الأمم المتحدة الخاص بالقضاء على أنواع التمييز كافة ضد المرأة إلى ضرورة المساواة في الفرص والواجبات وفي الحياة العملية، بل وفي كل نشاط من أنشطة الحياة المختلفة، وعلى نطاق القطاعات الاقتصادية المختلفة.

مثال: المساواة في الرواتب والأجور بين الرجال والنساء من نفس المنصب والمهام.

عدالة النوع الاجتماعي (Gender Equity)

تعني العدالة في التعامل مع الرجال والنساء واحترام احتياجاتهم بشكل كامل بحيث تكون المرجعية في المعاملات هي مبادئ المساواة في الحقوق والمكتسبات والحريات المدنية والسياسية وكذلك الفرص. ولضمان العدالة يتم اتخاذ عدد من التدابير للتغلب على العوائق، سواء أكانت إجتماعية أو تاريخية، التي تعوق الرجال أو النساء عن العمل بشكل فاعل في المجتمع مثل الكوتا النسائية، وإتاحة فرص متساوية لكليهما.

مثال: السماح لكل من النساء والرجال الوصول إلى المناصب الإدارية، دون تمييز قائم على الجنس.

العنف القائم على النوع الاجتماعي:

يعرّف العنفُ القائم على النوع الاجتماعي أنّه "أيّ فعل مؤذٍ يُرتكب ضدّ إرادة الشخص. وهو مبنيٌّ على الفروق بين الذكور والإناث التي يُعزى وجودها لأسباب اجتماعية".

هو عنفٌ قائم على الأدوار الاجتماعية بين الذكر والأنثى، كما تراها الثقافة المحلية، ورغم أنّ الغالبيّة العُظمى من ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في مختلف الثقافات هم الفتيات والنساء؛ إلا أنّه ليس منحصراً على الإناث فقط، بل يشمل الذكر أيضا، وهذا هو جوهر اختلافه عن مصطلح العنف ضد المرأة.

احتياجات النوع الاجتماعية:

هي الاحتياجات المنبثقة من الاختلافات النسبية لأدوار الرجل والمرأة في المجتمع وطبقاً لتقسيم العمل السائد وتنقسم هذه الاحتياجات إلى احتياجات عملية واحتياجات استراتيجية.

الاحتياجات العملية	الاحتياجات الإستراتيجية
هي الاحتياجات التي يتطلبها الأفراد لتسهيل قيامهم بأدوارهم التقليدية، وتتصف بالتالي: - لا تتطلب تغييراً في الأدوار التقليدية وتتمشى مع عادات المجتمع وتقاليده. - تحتاج المرأة إلى الحصول على الموارد (مثل السكن والغذاء والمياه) لأداء دورها كأم والعناية بأسرتها - يسهل تعريفها لأنها تمثل الاحتياجات الأساسية والأولية للغالبية العظمى من الناس. - يحسن حالة المرأة والرجل على أساس أدوارهما ومسؤولياتهما ويحاول أن يلائم الردود مع الوضع الحاضر للمرأة وللرجل في سياقات محددة. - قصيرة المدى ومباشرة تحقيقها قد يتسم بالوقتية والاستدامة. - متفق عليها من طرف جميع أفراد الأسرة والحكومات والمنظمات الأهلية وحتى البشرية إذ أنها تخص بقاءها - لا يعارضها أحد لأنها تتطابق مع ما هو طبيعي.	هي الاحتياجات التي يتطلبها الأفراد لتحسين وضعهم ومكانتهم في المجتمع، وتتصف بالتالي: - توفير هذه الاحتياجات يمكن الأفراد من السيطرة على ظروف معيشتهم والعمل على تغييرها - تتعلق بالعلاقات بين الأفراد والجماعات وتستهدف تقليص الفجوة بين الجنسين في الحصول والسيطرة على الموارد. - إعادة توزيع الأدوار والمسؤوليات والسلطة بينهم بهدف تخفيض عدم المساواة ذات الآثار المضرة في مجالات التنمية وعلى المجتمع والفرد. - يصعب تعريفها لأنها غير مباشرة كما يعسر الاتفاق عليه. - طويلة المدى وتتطلب تخطيطاً استراتيجياً. - غير متفق عليها وتخضع للظروف والأفراد والجماعات الذين يحددونها وكذلك الأولويات التي تتضمنها. - يوجد تخوف منها لتعارضها مع ثقافة المجتمع وتقاليده وهي قد تهدد كيان الأسرة والمجتمع. - يصعب تعريفها لأنها غير مباشرة كما يعسر الاتفاق عليه.
أمثلة حول تلبية الاحتياجات العملية القائمة على النوع الاجتماعي	**أمثلة حول تلبية الاحتياجات الإستراتيجية القائمة على النوع الإجتماعي**
• ما يمكنها من أداء دورها الانجابي في الاعتناء بأمور أسرتها • الرضاعة والصحة الإنجابية عند الحمل • توفير دور الحضانة في العمل • توفير أماكن صحية في المدارس • توفير الأمن في البيت والشارع والمدرسة ومكان العمل	• تحقيق أمن المرأة الشخصي وحمايتها من العنف على أساس النوع الاجتماعي • إزالة جميع أشكال التمييز في المجال المالي والثقافي والاقتصادي بالمعنى الشامل، • الحصول المتساوي على التعليم، • التقليص من أعباء العمل المنزلي، • التقسيم العادل في مجال العمل،

التحرش:

هو مُضايقة، أو فعل غير مرحب به من النوع النفسي أو الجنسي أو اللفظي أو الجسدي. يتضمن مجموعة من الأفعال من الانتهاكات البسيطة و يتحول إلى المضايقات الجادة التي من الممكن أن تتضمن التلفظ بتلميحات مسيئة بأشكال متعددة.

التحرش يعتبر شكل من أشكال التفرقة العنصرية والتمييز غير الشرعيّة بحق الأفراد، وقد يتجلى كشكل من أشكال الإيذاء الجسدي أو الجنسي أو النفسي والاستئساد على الغير.

مثال (إيحاءات نكات ألفاظ غير لائقة لمس يد .... إلخ).

التنمر:

هو شكل من أشكال الإساءة و العنف والإيذاء موجه من قبل فرد أو مجموعة نحو فرد أو مجموعة تكون أضعف (في الغالب جسدياً)، وهو من الأفعال التي تتكرر على مر الزمن والتي تنطوي على خلل (قد يكون حقيقياً أو متصوراً) في ميزان القوى، ذي القوة الأكبر أو بالنسبة لمجموعة تهاجم مجموعة أخرى أقل منها في القوة. فالتنمر عادة يكون بأشكال مختلفة؛ قد يكون لفظياً أو جسدياً أو حتى بالإيماءات، يمكن أن يكون التنمر عن طريق التحرش الفعلي والاعتداء البدني، أو غيرها من أساليب الإكراه الأكثر دهاء مثل التلاعب. يمكن تعريف التنمر بطرق مختلفة وكثيرة. غالباً ما يوصف التنمر في كثير من الأحيان على أنه شكل من أشكال المضايقات التي يرتكبها المسيء الذي يمتلك قوة بدنية أو اجتماعية وهيمنة أكثر من الضحية. أحياناً يشار إلى ضحية التنمر على أنها هدف.

مثال (تعليقات بسبب البدانة أو الإعاقة أو اللون أو لقب.....إلخ).

ثانياً: الإطار التطبيقي للدليل
الإجراءات الارشادية:

· إرشادات تخص المؤسسات العامة

١. العمل على تطبيق واستعمال نظام الكوتا أي تخصيص نسبة أو عدد معين من مقاعد الهيئات المنتخبة (برلمانات /مجالس...) وفرص العمل ضمن الإدارة الوسطى للنساء وذلك لضمان وصول المرأة لمواقع التشريع وصناعة القرار وأماكن تنفيذ الاعمال، حيث نظام الكوتا يمثل أحد الحلول المؤقتة التي تلجأ إليها الدول والمجتمعات لتعزيز مشاركة المرأة والفئات المهمشة في الحياة العامة والسياسية والتي عبرها نتمكن للوصول التدريجي لمساواة النساء في التمثيل، و يتم دعم ذلك قانونياً (أي أن يكون هناك مادة قانونية تنص على المشاركة المتساوية للنساء في مواقع اتخاذ القرار).

«لا شك أن الجميع مع دعم وتمكين المرأة لأن المجتمع لا يتم بناءه إلا كذلك، أهم دعم للمرأة هو الوقوف في وجه تنميط دورها المجتمعي وإلغاء دور المحاصصة المبنية على مبدأ (الكوتا) واعتبار النساء مكون متساوي في الحقوق والحظوظ مع الرجل (ع.ح ذكر ٣٨ عام)

٢. السعي الجاد لملء هذه المقاعد، وذلك بإتاحة الفرص والمجالات للنساء ذوات الكفاءات العلمية المؤهلة للأدوار القيادية، والعمل على تشجيعهن وتعزيز ثقتهن بأنفسهن وبقدراتهن للإقدام والترشح لهذه المقاعد، فرغم وجود كفاءات عند النساء في كافة المجالات إلا أن وصول النساء لمواقع صنع القرار محدود جدا، وذلك يعود للأدوار النمطية المفروضة على الرجال والنساء في المجتمع.

المرأة تعمل بكفاءة وفعالية في منظمات المجتمع المدني ولكن دورها في مؤسسات الحكم المحلي مازال محدوداً (ح.ب ذكر، ٣٩ عام)

٣. إن دخول المرأة في المنظومة السياسية من خلال الكوتا له انعكاساته الإيجابية على المجتمع عموماً، فهو يضمن تحقيق المواطنة والديمقراطية، وتوزيع الموارد، وتأمين الحقوق والحريات التي تنص عليها كل دساتير العالم، فالمشاركة السياسية في المجتمع هي إحدى أهم الحقوق التي يجب ممارستها والتمتع بها كمواطنين لهم حقوق وعليهم واجبات تجاه وطنهم ونظام الكوتا (وفق الاتفاقيات الدولية محدد بحجز ٣٠٪ مقاعد للنساء على الأقل) لم يتم تفعيله إلى الآن وهو الذي يضمن المشاركة الفعلية للمرأة.

السياسات والقوانين تنصف النساء أكثر من العادات والتقاليد إلى حد ما، القوانين والعادات والتقاليد تنصف الرجال ١٠٠٪ لأنها من صنع مجتمع ذكوري، فمجمل ما ذكر هو لصالح الرجل مع مراعاة بسيطة للمرأة (ج.ن ذكر، ٥٨ عام)

٤. إنشاء مراكز لحماية المرأة، ومساندة الجهات التي تعنى بشؤون المرأة للمرأة في جميع المجالات.

«نعم من الملائم دعم المرأة لأن الكثير من الأسر أصبح المعيل الوحيد فيها امرأة ويكون الدعم عن طريق زيادة فرص العمل بالإضافة لتنمية مهاراتهم التعليمية والمهنية»(ع.ف، ذكر ٢٩)

٥. العمل على إيجاد قوانين وتبني سياسات تحد من الزواج المبكر وتدعم تعليم الفتيات.

٦. العمل على إيجاد قوانين وتبني سياسات وإجراءات تمنع وتحد من ممارسة العنف الأسري والاجتماعي وجميع أنواع الاستغلال الذي تتعرض له المرأة.

«معظم حالات التحرش عموماً يتم السكوت عنها لتجنب الإضرار بالسمعة وعدم الوصول إلى جرائم القتل بسبب طبيعة المجتمع يوجد حالة واحدة أعرفها تعرضت فيها امرأة للتحرش وتم إبلاغ الشرطة العامة وقامت باعتقال الشخص المتحرش لتقديمه للقضاء» (ع.م ذكر، ٤٠ عام)

٧. تكثيف دورات التوعية والندوات الثقافية للرجل والمرأة والمجتمع ككل للتعريف بحقوق المرأة وأهمية دورها في المجتمع والعمل على تفعيل هذا الدور.

تعليم المرأة أمر ضروري وعملها أيضا لأنها تشكل النسبة الأكبر من فئات المجتمع والمجتمع بحاجة لخبراتها (س.ج.ع، ذكر، ٥٠ عام)

٨. عقد لقاءات وفعاليات مشتركة بين النساء من مختلف المناطق لتوحيد الرؤى والصوت لإيصال صوت المرأة، ودعم تواجدها، وتبوؤها المراكز القيادية، وتشجيعها على الانخراط في الحياة العامة والسياسية.

٩. تسليط الضوء على الدور المتنامي للمرأة في الشأن الوطني العام.

أثرت الحرب في بعض المجتمعات وكان لها أثر إيجابي فنلاحظ أنه في بعض المناطق المرأة مغيبة عن الحياة السياسية والاقتصادية والعمل لكن اليوم هناك الكثير من النساء يسعين لنيل حقوقهم (ت.ح، أنثى، ٢٤ عام)

١٠. تعزيز البناء المؤسسي للجهات العامة للوصول لبيئة آمنة مستقرة قادرة على تنشيط دور المرأة.

أثرت الحرب بشكل كبير على العادات والتقاليد حيث أثرت على النسيج الاجتماعي بشكل كبير وهي الحال الطبيعة في ظل الأزمات والحروب كما و نعرج على الجانب الإيجابي من خلال التأثير على طبيعة الأدوار بين الرجل والمرأة وأصبح للمرأة دور في نهضة المجتمع جنباً إلى جنب مع الرجل بعد ما كان الرجل هو الذي يقع على عاتقه المسؤوليات كافة (م.ت، ذكر، ٣٩ عام) .

إرشادات تخص منظمات المجتمع المدني

١. تطبيق قانون كوتا على المراكز القيادة في المنظمات والسعي لملء هذه المقاعد

٢. وضع كوتا على القائمة القصيرة أثناء التوظيف أي القائمة القصيرة تكون مناصفة بين النساء والرجال

٣. تأمين بيئة عمل مناسبة للنساء عبر غرفة لرعاية الأطفال دون الخمس سنوات مع جليسة ضمن كل مؤسسة والأخذ بعين الاعتبار احتياجات النساء في مرافق العمل.

أجد أن منظمات المجتمع المدني في مجتمعي تدعم دور المرأة لحد ما لأنها تؤمن فرص عمل متساوية بين الرجال والنساء، وهذا في حد ذاته انجاز (ز.أ، أنثى

٤. وضع برامج تنمية مهارات القيادية للنساء ضمن كل مشروع أو خطة عمل.

لا يوجد ما يمنع وصول المرأة إلى منصب قيادي والأمر بحاجة لعمل قد يستغرق وقتاً طويلاً لتعزيز إعتراف المجتمع ككل بحق المرأة في العمل والقيادة، لابد من العمل ليس فقط على تمكين المرأة وإنما على بناء الوعي المجتمعي بأهمية عمل المرأة ويمكن في هذا السياق دعم المنظمات والفرق المحلية التي تعمل على تمكين النساء مع مطالبة تلك المنظمات بتنسيق عملها مع باقي المنظمات بحيث يتم توعية المجتمع ككل (ح.ب، ذكر، ٣٩ عام)

٥. الطلب من المانحين تقديم برامج لدعم النساء عبر بناء قدرات وتقديم منح صغيرة تكون لوضع هذه القدرات في بيئة لكشف قدرتهن.

في ظل الحرب، لا يوجد تمييز ضد النساء ولكن هناك مراعاة وتعاطف للمرأة في الوظائف حيث يأخذ بعين الاعتبار وضع المرأة كونها الأضعف، وبالتالي الفرص متاحة للنساء أكثر من الرجال في مجال العمل في المنظمات (ت.ع، أنثى، ٢٩ عام)

٦. تقديم برامج لرفع وعي النساء والرجال حول ضرورة تفعيل دور النساء.

أرجو أن يكون اهتمام المنظمات خلال العام الحالي على مشاريع تدعم مشاركة النساء و تكون هذه المشاريع تضم الرجال أيضاً ليكون التمكين و تفعيل دور النساء مثمر و أن يتم الاهتمام بالفرق التطوعية لأن أثرها كبير على الأرض و هي من صلب إحتياج المنطقة (س.ج، أنثى، ٣٦ عام)

٧. الطلب من وسائل الإعلام وضع برامج تسلط الضوء على النساء الفاعلات.

٨. الضغط على الجهات التي تمارس العنف على النساء بكل أنواعه عبر منصة من القوى النسائية مهمتها رصد الانتهاك ووضع خطة للحد منه.

بالنسبة للصعوبات التي تعاني منها النساء، فمن أعظمها هو تدني أجور النساء مايدفع السيدة إلى العمل الإضافي وبالتالي يتطلب منها ذلك جهداً إضافياً (ت.ح، أنثى، ٢٤ عام)

٩. تطبيق وتفعيل سياسات منع التحرش في المنظمات والمؤسسات.

إرشادات تخص القوى النسائية:

١. تنسيق العمل والجهود بين القوى النسائية لتحقيق الأثر الأكبر في المجتمع وبناء شبكة من العلاقات تضمن الدعم الجماعي من القوى النسائية لقضايا المرأة.

٢. جعل المشاريع التي تقوم بها هذه التجمعات حساسة للنوع الاجتماعي وعدم إقصاء الرجال منها واستهداف الرجال والنساء والشباب والتجمعات الطلابية لبناء حالة من الوعي حول قضايا المرأة.

٣. تنفيذ البرامج والسياسات التي تتبنى المشاركة الفاعلة للنساء عبر التأهيل والتحفيز وتسليط الأضواء على النجاحات المحققة ذات الصلة.

٤. تقديم واقع المرأة من خلال الأبحاث والدراسات العلمية السليمة ونشر هذه الأبحاث وتسليط الضوء عليها.

٥. اعتبار جهد القوى النسائية عمل تراكمي ملك لكل القوى النسائية والانطلاق بالأعمال المستقبلية من حيث وصل له باقي الشركاء.

٦. الانطلاق بمعالجة القضايا النسائية من خلال معالجة قضايا المجتمع ذات الصلة.

إرشادات تخص المرأة:

١. الإيمان بقدرتها على تمكين ودعم جنسها، والذي يمر بالكثير من وصمة العار والتمييز وسوء المعاملة. إذا لم تلتزم النساء بالنساء، فمن سيفعل ذلك؟

٢. إيجاد المزيد من التضامن للنساء فيما بينهن، والعمل على إنتاج هيئة لها دو فاعل في مناصرة قضايا المرأة.

٣. أهمية كون المرأة المساندة والداعمة للنساء الأخريات، لأن مشاركة المرأة تساهم في حصول جميع النساء على حقوقهن ويكون ذلك من خلال الاهتمام بالقضايا التي تخص المرأة ومظلوميتها في المجتمع.

٤. السعي المتفاني لتطوير المخزون الثقافي والمعرفي للذات، وفهم السياق المجتمعي والتعاطي مع المجتمع بمنهجية قادرة على صناعة التغيير البرامجي.

٥. العمل على تصدير المعرفة ضمن المجتمع انطلاقاً من الأسرة وصولاً للمجتمع ككل.

إرشادات تخص المجتمع:

١. حث المجتمع دعم مشاركة النساء في كافة المجالات، والتأكيد على أن دعم مشاركة النساء تساعد في نهوض المجتمعات واستثمار كل موارده البشرية.

٢. تهيئة الظروف المناسبة التي تتيح الفرص لمشاركة النساء في كافة المجالات، والحرص على تطبيق عدالة النوع الاجتماعي، ابتداءً من الأسرة وتعزيز ثقافة العدالة بين الجنسين للوصول للمساواة الحقيقية.

٣. قبول مشاركة المرأة في الحياة العامة، والحد من أساليب التنميط والتأطير النابعة من العادات الدخيلة على المجتمعات.

٤. منح الاحترام للمرأة التي تساهم في خدمة مجتمعها، وتشجيعها على الاستمرار وتقديم العون لها.

٥. إدراك قيمة وفعالية المرأة في أي موقع من مواقع الدور الاجتماعي، بالذات للأدوار التي كانت محرومة منها.

إرشادات تخص الجهات المانحة:

١. وضع شروط على المنح المقدمة بناءً على حساسية النوع الاجتماعي للمشروعات، وعلى كافة المستويات الإدارية للجهات المنفذة للمنح، وبالذات للإدارة العليا حيث من النادر وجود النساء في المراكز القيادية، وهناك قبول لا بأس به من المجتمع يرغب بمنح النساء أدواراً قيادية ضمن منظمات المجتمع المدني.

٢. إعطاء الأولوية للمشروعات التي تعزز مشاركة النساء، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية مشاركة المرأة.

٣. إعطاء الأولوية للمشروعات التي تساهم في خلق مساحات آمنة للنساء.

٤. تقديم المنح للمنظمات التي تراعي ضمن بيئة العمل بيئة مناسبة لعمل المرأة، من تأمين رعاية للأطفال الرضع، وتوفير جليسة أطفال، وألعاب للأطفال ضمن سن الحضانة.

٥. وجود سياسات في المنظمات تراعي ظروف مشاركة المرأة، فتقوم بتوفير إجازات الأمومة ضمن المعايير العالمية، وإجازات الأبوة، وتطبقها بصورة فعلية، وتضع صندوق للشكايات حول ذلك، حيث هناك الكثير من النساء تحرم من فرص العمل لأسباب بيولوجية (حمل /إرضاع ...).

٦. السعي الحثيث لتحقيق عدالة النوع الاجتماعي حيث ماتزال غير محققة.

٧. رفد المشروعات بنفقات مواصلات للنساء، في المناطق التي لا توفر فيها طبيعة المنطقة وسائل للنقل العام، مما قد يضعف مشاركة المرأة ويعرضها للمخاطر الأمنية.

شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل للشركاء لما قدموه من دعم لإصدار هذا الدليل، والذين أسهموا في إعداد هذا الدليل وبذلوا جهودًا كبيرة في إخراج هذا العمل، وبالأخص فريق الإعداد، والاستشارية السيدة ريم الجابي، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر لكافة منظمات المجتمع المدني التي ساهمت في إيصال فكرة الدليل سواء لمنظمات أخرى أو لمحافظات أخرى.

ونأمل أن يحقق هذا الدليل الهدف من إعداده، وأن يتم العمل ضمن ارشاداته لما لها من أثر كبير في تحسين استثمار الموارد البشرية والتنمية.

المصادر:

الكاشف في الجندر والتنمية، حقيبة مرجعية؛ إعداد هيفاء أبو غزالة وشيرين شكري – صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان ٢٠٠٦

ورشة عمل «بناء القدرات الوطنية في مجال تقييم وضع المرأة من منظور النوع الاجتماعي من أجل إعداد استراتيجية وطنية لإدماج النوع الاجتماعي في التنمية»، فائزة بن حديد ٢٠٠٤،

مجموعة الأدوات إدخال مفهوم النوع الاجتماعي (الجندر) في الاقتصاد والتجارة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية ٢٠٠٧